الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1 ، 5 تمهيد

يحتوي هذا الفصل على النتائج والتوصيات لدراسة معوقات التمويل بالصيغ الزراعية في المصارف الإسلامية الأردنية، كما يحتوي على مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة باستخدام المنهج الكمي وفقا لفرضيات الدراسة التي تمت عمليات التحليل الإحصائي لاختبارها في الفصل الرابع، كما سيتم عرض التوصيات التي أوصت بها الدراسة.

2 ، 5 مناقشة نتائج التحليل الإحصائي الكمي

تم استخدام المنهج الكمي من خلال عينة عشوائية طبقية مقدارها 242 موظفاً من موظفي المصارف الإسلامية الأردنية الثلاثة (البنك العربي الإسلامي و البنك الإسلامي الأردني، وبنك صفوة الإسلامي)، حيث تم استخدام تطبيق Google Form الذي يهدف إلى إنشاء الاستبيانات الرقمية، وتوزيعها على المستجيبين من خلال تطبيقات التواصل الاجتماعي Messenger، WhatsAPP، والبريد الإلكتروني، حيث سهل ذلك على الباحث توزيع الاستبانات وجمعها، وحفظها على شكل ملف اكسل (excel) الذي يمكن بسهولة استخدامه في برنامج SPSS، كما أن لذلك أثر آخر في عدم الحصول

على استبانات غير مكتملة أو غير صالحة للتحليل الإحصائي، حيث إن تطبيق Google Form يحتوي على خاصية الإجابة الإلزامية على جميع الفقرات في الاستبانة الإلكتروني، من هنا فقد قام 242 مستجيباً بتعبئة الاستبانة لهذه الدراسة، حيث تم الحصول على 242 استبانة صالحة، أي بنسبة100 %، وعدم الحصول على استبانات غير صالحة وبنسبة 0%، وبلغ العدد الأكبر للمستجيبين من البنك الإسلامي الأردني بعدد 144 مستجيباً وبنسبة 59.5%، وكان العدد الأكبر من المستجيبين من فئة الموظفين بعدد 167 مستجيباً وبنسبة 69%، وبلغ العدد الأكبر من المستجيبين من الذين لديهم سنوات خبرة في العمل المصرفي تتراوح (من 10 سنوات إلى أقل من15 سنة) بعدد 134 مستجيباً وبنسبة 55.4%، وكان المستجيبون ممن يحملون درجة البكالوريوس هم الأكثر مشاركة بعدد 196 مستجيباً وبنسبة 81%.

بلغ معامل كرونباخ ألفا لأداة الدراسة 0.933 وهي قيمة ممتازة لإجراء التحليل الإحصائي تدل على ثبات الاستبانة، وتحققت الصداقية لجميع فقرات الاستبانة حيث إن معامل ارتباط بيرسون لقياس المصداقية لجميع الفقرات تراوح بين (0.482) و(0.823)، واتبعت البيانات التوزيع الطبيعي من خلال أن قيمة (Sig= 0.2 > 0.05)، وهذا يثبت اعتدالية البيانات، ويثبت منحنى التوزيع الطبيعي Normal Distribution Curve للبيانات في إجمالي الاستبانة أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (ألاعتدالي)، وتراوحت قيم معامل التضخم بين (1.449) و (2.858)، وهي قيم تدل على عدم توفر التعددية الخاصية بين متغيرات الدراسة المستقلة، والتي بينت أن نماذج الانحدار الخطي المختلفة ستكون دالة إحصائيا وستكون هذه النماذج مثالية وفعّاله، كما تبين قيم الاحتمال Tolerance أيضاً دليلاً آخر على مثالية نماذج الانحدار الخطي، حيث إن جميع قيم الاحتمال قليلة ولم تتعدى الواحد الصحيح.

بلغت قيمة مقياس كايزر-ماير –أولكين (KMO) هي 0.912 وهي قيمة مناسبة لإجراء التحليل العاملي للبيانات، كما يظهر مناسبة حجم العينة، وبلغت قيمة بارتليت 0.000 مما يثبت صلاحية البيانات لإجراء التحليل العاملي، وتراوح مدى معاملات الشيوع ما بين (0.447) و(0.87) وهي قيم جيدة لتمثيل إسهامات المتغير في العوامل المختلفة التي أمكن استخلاصها في المصفوفة العاملية، كما تبين قيم الارتباط المضاد في مصفوفة Anti-Image قيماً جيدة لإجراء التحليل العاملي، حيث إن المدى لهذه القيم تراوح ما بين (0.769) و(0.94) وهي قيم قريبة من الواحد الصحيح، وهذا أعطى مؤشر على جودة القيم في عينة الدراسة، وتبين بعد تقييم الفقرات وفق التشبعات التي حصلت على أعلى قيم والتي تكون أكبر من 0.3، وأن قيمة محدد المصفوفة Determination of correlation matrix صغيرة جداً، حيث إن التحليل بين أن قيمة محدد المصفوفة هو (1.54E-011)، وهذا دليل آخر على تحقق شروط إجراء التحليل العاملي بالصورة الصحيحة للبيانات.

تم استخدام التدوير المتعامد Rotated Virmax في التحليل العاملي للدراسة الحالية، الجذور الكامنة Eign Values والذي يفسر مدى ارتباط العوامل مع بعضها البعض، وبلغ إجمالي التباين المفسر هو 63.654%، في تدوير مجاميع الأحمال المربعة Rotation Sums of Squared Loadings)، وحيث إن هناك 7 فقرات كان جذرها الكامن أكبر من أو يساوي الواحد الصحيح، فهذا يعني استخلاص 39 فقرة وهي فقرات الاستبانة في 7 عوامل أساسية، وتبين وجود 7 عوامل فقط مستخلصة من 39 فقرة من فقرات الاستبانة، بينما تم إهمال بقية العوامل وعددها 32 عاملاً (فقرة) في التحليل العاملي، وقد أوضحت التشعبات العاملية لمتغيرات الدراسة، أن هناك 3 عوامل فقط تفسر ما نسبته 50% من فقرات الاستبانة، وبينت مخرجات الارتباط بين متغيرات الدراسة أن جميع معاملات الارتباط دالة

إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$) وتراوحت قيم معامل ارتباط بيرسون بين (0.334) و(0.714).

للتحقق من الصدق التنبؤي بين متغيرات ومحاور الدراسة من خلال متوسط التباين المشترك (AVE)، حيث تم حساب معاملات التحميل من خلال برنامج AMOS V.23 والذي يقوم بالتحقق من الصدق التوكيدي من خلال استخدام الرسومات التوضيحية والتي تبين مقدار معاملات التحميل على فقرات الدراسة على العوامل الثلاث التي تمكن الحصول عليها من التحليل العاملي، أما فيما يتعلق بمعامل الثبات كرونباخ ألفا فتم حسابه من خلال برنامج SPSS V.23 من خلال إخضاع الفقرات الناتجة عن التحليل العاملي ذي الثلاث عوامل إلى طريقة كرونباخ ألفا، حيث ظهر معامل الثبات بأداء مرتفع وبمدى 0.723 إلى 0.912 الذي يعد كافياً للتحقق من ثبات أداة الدراسة، أما الصدق المركب (CR) فقد بين قيم مرتفعه أعلى من 0.7، وأن معامل التحديد (R^2) والتي تبين قيمة التباين المفسر من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع، حيث جاءت جميع معاملات التحديد متوسطة.

للتحقق من الصدق الظاهري قام الباحث بعرض الاستبانة على خمسة من ذوي الاختصاص أساتذة الجامعات المختصين في الاقتصاد والمصارف الإسلامية والعاملين في قطاع البنوك الإسلامية، لتحكيم أداة الدراسة الاستبانة لمعرفة سلامة اللغة، وارتباط فقرات الاستبانة بموضوع الدراسة، من أجل تحقيق الهدف التي وضعت من أجلة، وبعد التحكيم أصبح الشكل النهائي للاستبانة يتكون من خمسة أجزاء وثلاث وأربعون فقرة، ثم قام الباحث بتحليل صدق بناء الاستبانة لتعرف على معاملات الارتباط بين الفقرات وأبعاد الدراسة المقابلة لتلك الفقرات، وتبين أن صدق البناء قد تحقق في هذه الدراسة، حيث يتراوح مدى معامل الارتباط بين فقرات ومتغيرات الدراسة وكما يلي: متغير مخاطر الائتمان من

0.47إلى 0.66، ومتغير مخاطر التشغيل من 0.38إلى 0.8، ومتغير مخاطر السوق من 0.61 إلى0.8، ومتغير ربحية المصرف من 0.35 إلى 0.8، ومتغير فقرات الإجراءات الرسمية من 0.45 إلى 0.86، ومتغير صيغ التمويل الزراعي من 0.4 إلى0.86، وجميع هذه القيم دالة إحصائيا لوقعها بين (-1) و(1)، وتشير إلى وجود ترابط بين معاملات الارتباط بين فقرات البعد والدرجة الكلية للبعد نفسه .

3 ، 5 مناقشة أسئلة وأهداف الدراسة ونتائجها

تناولت الدراسة خمسة أسئلة وخمسة أهداف وخمس فرضيات، تتمحور جميعها حول معوقات تطبيق صيغ التمويل الزراعي (المخاطر والربحية) والإجراءات الرسمية للحد من هذه المعوقات، وكما يلي:

1 ، 3 ، 5 السؤال الأول

نص سؤال الدراسة الأول على: هل يوجد تأثير لمخاطر الائتمان على تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية؟ وارتبط السؤال الأول بالهدف الأول من الدراسة والذي نص على: معرفة تأثير مخاطر الائتمان على تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مباشر بين مخاطر الائتمان وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تبين أن معامل الانحدار للمتغير المستقل مخاطر الائتمان يساوي 0.502، وأن قيمة (ت) تساوي 9 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$)، وهذا يبين أن هنالك علاقة إيجابية لمتغير مخاطر الائتمان على تطبيق صيغ التمويل

الزراعي قيمته 50%، كما أن قيمة (R^2) تبين أن متغير مخاطر الائتمان يفسر ما نسبته 25% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي ووفقًا لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الإحصائي للمتغير مخاطر الائتمان قد حققت درجة بيانات مرتفعة داله إحصائيا في هذه الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات متغير مخاطر الائتمان 4.12، وطبقا لمقياس ليكرت الخماسي فإن هذه الفقرات حققت القبول لإغراض التحليل لوقعها بين 3 و5، كما أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لفقرات متغير مخاطر الائتمان بلغ 0.777، وبلغت قيمة معامل التضخم 2.155 والتي تشير إلى عدم معاناة البيانات لمتغير مخاطر الائتمان من مشكلة التعددية الخطية والتي يجب أن لا تزيد قيمتها عن 10 حسب هير (2016)، وبلغت قيمة معامل الاحتمال 0.464 والتي لم تتعدى الواحد الصحيح وهذا يدل إلى كمية التباين بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان مع المتغيرات المستقلة الأخرى وصلاحية نماذج الانحدار الخطي ومثاليتها وفعّاليتها لهذا المتغير، وتراوحت قيم الارتباط المضاد لفقرات متغير مخاطر الائتمان بين (0.883) و(0.932) وجميعها قريبه من الواحد الصحيح، وهذا يعطي مؤشر جيد على جودة القيم في عينة الدراسة لفقرات هذا المتغير، وتراوحت قيم مدى معاملات الشيوع بين (0.447) و(0.626) وهي قيم جيدة لتمثيل إسهامات المتغير في العوامل المختلفة، وتراوحت قيم معامل ارتباط بيرسون لمتغير مخاطر الائتمان بين (0.47) و (0.66) والتي تشير إلى وجود ارتباط من متوسط إلى كبير بين الفقرة والبعد الكلي للمتغير.

وأشارت الدراسة إلى وجود مخاطر الائتمان عند تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية، نتيجة لعدم وفاء المزارع بالتزاماته تجاه المصرف لأسباب خارجه عن إرادته كالمتعلقة بتعطل المنتج الزراعي في جميع مراحله، نتيجة الكوارث الطبيعية أو الأوبئة والإمراض أو التي قد تنشئ عن سؤ

الإدارة أو الانخفاض الملموس في مستوى الإنتاج حتى لا يتمكن معها العميل من تسليم المحصول إلى المصرف في الوقت المحدد، فقد يتعرض الموسم للإخطار الطبيعية مما يقلل من الإنتاج عند الحصاد فيرتفع سعر المنتج عند التسليم عن السعر المتعاقد عليه فيشعر المزارع بالغبن الفاحش، فيبدأ التحايل المصرفي في المماطلة في التسليم أو تسليم جزء وتأخير آخر، أو يقوم بتسليم منتج أقل كفاءة من المتفق عليه مما يسبب الخسائر للمصرف الإسلامي ويلحق به الضرر بسبب الخسائر وعدم قدرته على تسليم البضائع بالسلم الموازي مثلا والمبرمة مع العملاء الآخرين بناء على توقعات المصرف .

توافقت الدراسة الحالية في فرضيتها الأولى مع ما توصلت إليه دراسة العيفة التي أشارت إلى وجود عدة عقبات عند التمويل بصيغ المشاركات الزراعية، وإلى وجود علاقة مباشرة بين المخاطر الائتمانية للنشاط الزراعي، وبين إحجام المصارف الإسلامية عن تقديم التمويل للقطاع الزراعي، واتفقت الدراسة أيضاً مع دراسة رحمة التي وضحت أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بصيغ المشاركات في تمويل القطاع الزراعي بسبب المخاطر الائتمانية العالية الناتجة عن تذبذب الأسعار، وعدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ومع دراسة لطايفة في أن صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركات هي من الصيغ ذات المخاطر العالية، والتي تتجنب المصارف الإسلامية الأردنية استخدامها بشكل واسع بسبب المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، وكلما زادت المخاطر كلما ابتعدت المصارف عن استخدام هذه الصيغ.

مما سبق ووفقا لنتائج التحليل الإحصائي فإنه يمكن القول بأن هدف الدراسة الأول قد تحقق، وأن فرضية الدراسة الأولى قد تحققت بأن هنالك علاقة إيجابية ذات أثر بين مخاطر الائتمان وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية .

2 ، 3 ، 5 السؤال الثاني

نص سؤال الدراسة الثاني على: ما تأثير مخاطر التشغيل على تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية ؟ وارتبط هذا السؤال بالهدف الثاني من الدراسة والذي نص على: دراسة مخاطر التشغيل وتأثيرها على تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

أوضحت الدراسة وجود علاقة إيجابية مباشر بين مخاطر التشغيل وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تبين أن معامل الانحدار للمتغير المستقل مخاطر التشغيل يساوي 0.526، وأن قيمة (ت) تساوي 9.581 وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$)، وهذا يبين وجود أثر إيجابي لمتغير مخاطر التشغيل على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 53%، كما أن قيمة (R^2) تبين أن متغير مخاطر التشغيل يفسر ما نسبته 28% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الإحصائي لمحور مخاطر التشغيل قد حققت درجة بيانات مرتفعة داله إحصائيا في هذه الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات محور مخاطر التشغيل 4.28، وطبقا لمقياس ليكرت الخماسي فإن هذه الفقرات حققت القبول لإغراض التحليل لوقعها بين 3 و5، كما أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لفقرات محور مخاطر التشغيل بلغ 0.72، وبلغت قيمة معامل التضخم 2.858 والتي تشير إلى عدم معاناة البيانات لمحور مخاطر التشغيل من مشكلة التعددية الخطية والتي يجب أن لا تزيد قيمتها عن 10 حسب هير، وبلغت قيمة معامل الاحتمال 0.350 والتي لم تتعدى الواحد الصحيح، وهذا يدل إلى كمية التباين بين المتغير المستقل مخاطر التشغيل مع المتغيرات المستقلة الأخرى وصلاحية نماذج الانحدار الخطي ومثاليتها وفعّاليتها لهذا المتغير، وتراوحت قيم الارتباط

المضاد لفقرات محور مخاطر التشغيل بين (0.855) و(0.931) وجميعها قريبه من الواحد الصحيح، وهذا يعطي مؤشر جيد على جودة القيم في عينة الدراسة لفقرات هذا المتغير، وتراوحت قيم مدى معاملات الشيوع بين (0.505) و(0.703) وهي قيم جيدة لتمثيل إسهامات المتغير في العوامل المختلفة، وتراوحت قيم معامل ارتباط بيرسون لمتغير مخاطر الائتمان بين (0.38) و(0.8) والتي تشير إلى وجود ارتباط من متوسط إلى كبير بين الفقرة والبعد الكلي للمتغير .

بينت الدراسة وجود مخاطر تشغيلية عند تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية، ناتجة عن المخاطر التشغيلية الفنية والمتمثلة بأن منتجات النشاط الزراعي تتصف بأنها منتجات سريعة التلف والتلوث والخراب، ويتطلب توفر التخزين والنقل والتبريد الجيد لها أو اتباع الإجراءات السليمة للتعامل معها في جميع مراحل الإنتاج والتسويق للحفاظ عليها حتى وصولها إلى المستهلك بطريقة صالحة للاستهلاك، وإذا لم يتمكن المصرف أو العميل من تسليم المنتجات إلى المستهلك أو تخزينها بشكل جيد سيتم التعرض لخسائر كبيرة بسبب تلفها وعدم صلاحيتها، أو قد يضطر المصرف الإسلامي إلى بيعها بسرعة، أو بسعر أقل من السعر الحالي وبخسارة لتفادي الخسائر الناتجة عن تخزينها أو تلفها بالكامل.

توافقت الدراسة في فرضيتها الثانية مع دراسة حساني التي بينت أن المصارف الإسلامية تتعرض لعدة مخاطر عند تطبيقها لصيغ التمويل القائمة على أساس المشاركات، تجعلها تقلل من استخدام هذه الصيغ وأنه يوجد علاقة طردية بين مخاطر التشغيل وبين استخدام صيغ التمويل القائمة على أساس المشاركات، ومع دراسة محبوب والسنوسي أن مخاطر التشغيل يمكن أن تكون الاختلاس أو الاحتيال المالي، أو ناتجة عن الأخطاء البشرية للموظفين، وعن التزوير والسرقة، ومخاطر الأخطاء والعيوب في

السلعة المشارك عليها، وهذه المخاطر هي من المعوقات الناتجة عن المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها صيغ التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية والتي تنتج عن ضعف الإجراءات الرسمية المطبقة، والتي تحد من استخدام المصارف الإسلامية لهذه العقود، واتفقت الدراسة أيضاً مع دراسة النابلسي والتي أشارت إلى أن ارتفاع مخاطر النشاط الزراعي تؤثر على قرار المصارف الإسلامية بتمويل القطاع الزراعي .

مما سبق ووفقا لنتائج التحليل الإحصائي فإنه يمكن القول بأن هدف الدراسة الثاني قد تحقق، وأن فرضية الدراسة الثانية قد تحققت بأن هنالك علاقة إيجابية ذات أثر بين مخاطر التشغيل وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية .

3 ، 3 ، 5 السؤال الثالث

نص السؤال الثالث على: ما هو أثر مخاطر السوق على تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية ؟ وارتبط بالهدف الثالث للدراسة وهو: بيان أثر مخاطر السوق على تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية مباشر بين مخاطر السوق وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تبين أن معامل الانحدار للمتغير المستقل مخاطر السوق يساوي 0.562 وأن قيمة (ت) تساوي 10.534 وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α<0.05)، وهذا يبين وجود أثر إيجابي لمتغير مخاطر السوق على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 56%، كما أن قيمة (R^2) تبين أن متغير مخاطر السوق يفسر ما نسبته 32% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مخاطر السوق قد حققت درجة بيانات مرتفعة داله إحصائيا في هذه الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات متغير مخاطر السوق 4.09، وطبقا لمقياس ليكرت الخماسي فإن هذه الفقرات حققت القبول لإغراض التحليل لوقعها بين 3 و5، كما أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لفقرات محور مخاطر التشغيل بلغ 0.72، وبلغت قيمة معامل التضخم 2.753 والتي تشير إلى عدم معاناة البيانات لمحور مخاطر السوق من مشكلة التعددية الخطية والتي يجب أن لا تزيد قيمتها عن 10 حسب هير، وبلغت قيمة معامل الاحتمال 0.363 والتي لم تتعدى الواحد الصحيح، وهذا يدل إلى كمية التباين بين المتغير المستقل مخاطر السوق مع المتغيرات المستقلة الأخرى وصلاحية نماذج الانحدار الخطي ومثاليتها وفعّاليتها لهذا المتغير، وتراوحت قيم الارتباط المضاد لفقرات محور مخاطر السوق بين (0.916) و(0.939) وجميعها قريبه من الواحد الصحيح، وهذا يعطي مؤشر جيد على جودة القيم في عينة الدراسة لفقرات هذا المتغير، وتراوحت قيم مدى معاملات الشيوع بين (0.517) و(0.627) وهي قيم جيدة لتمثيل إسهامات المتغير في العوامل المختلفة، وتراوحت قيم معامل ارتباط بيرسون لمتغير مخاطر السوق بين (0.61) و(0.81) والتي تشير إلى وجود ارتباط من متوسط إلى كبير بين الفقرة والبعد الكلي للمتغير.

وأشارت الدراسة إلى وجود مخاطر سوقية ناتجة عن تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية، والمتمثلة بأن أسعار المنتجات الزراعية تواجه تذبذبات سعريه خلال الموسم الواحد، ناتجة عن المتغيرات والظروف الطبيعية، ومتغيرات السوق، والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو المتغيرات الخاصة بالإنتاج أو الظروف الطارئة، مما يجعل عقود الشركات الزراعية غير مجدية للمصارف بسبب عدم التأكد واليقين من مخاطر السوق وتقلبات الأسعار للمنتجات الزراعية وعدم استقرارها، ففي موسم

القطاف تكون الكميات المعروضة في السوق كبيرة جدا مما يقلل من سعر المنتج، الذي تم الاتفاق عليه عند التعاقد مع العميل.

توافقت الدراسة في فرضيتها الثالثة مع ما جاء في دراسة فوزي أن هنالك علاقة إيجابية بين المخاطر العالية للنشاطات الزراعية السوقية، وبين محددات الطلب على التمويل الزراعي من قبل المزارعين، ومع دراسة عباسي أن من أهم المعوقات التي تواجهها المصارف عند تطبيق عقود المشاركات، هي معوقات الاستثمار والمخاطر المتعلقة بالأسعار والسوق، والتي تؤثر على الاستثمار بهذه الصيغ، ومع دراسة عياش وصالح التي بينت أنه عند ربط مخاطر صيغ التمويل بقرار التمويل، يتضح أن صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركة بالربح والخسارة، هي أفضل المعاملات المالية المطروحة في المصارف الإسلامية، ولكنها محفوفة بالمخاطر العالية، مما يقلل من اعتماد المصارف الإسلامية عليها في العمليات الاستثمارية.

مما سبق ووفقا لنتائج التحليل الإحصائي فإنه يمكن القول بأن هدف الدراسة الثالث قد تحقق، وأن فرضية الدراسة الثالثة قد تحققت بأن هنالك علاقة إيجابية ذات أثر بين مخاطر السوق وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

4 ، 3 ، 5 السؤال الرابع

نص السؤال الرابع على: ما هي علاقة ربحية المصرف بتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية ؟ وارتبط بالهدف الرابع: توضيح العلاقة بين ربحية المصرف وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

أوضحت الدراسة وجود علاقة إيجابية مباشر بين ربحية المصرف وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تبين أن معامل الانحدار للمتغير المستقل ربحية المصرف يساوي 0.478 وأن قيمة (ت) تساوي 8.421 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$)، وهذا يبين وجود أثر إيجابي لمتغير ربحية المصرف على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 48%، كما أن قيمة (R^2) تبين أن متغير ربحية المصرف يفسر ما نسبته 23% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مخاطر ربحية المصرف قد حققت درجة بيانات مرتفعة داله إحصائيا في هذه الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات متغير ربحية 3.51، وطبقا لمقياس ليكرت الخماسي فإن هذه الفقرات حققت القبول لإغراض التحليل لوقعها بين 3 و5، كما أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لفقرات متغير ربحية المصرف بلغت 0.56، وبلغت قيمة معامل التضخم 1.449 والتي تشير إلى عدم معاناة البيانات لمتغير ربحية المصرف من مشكلة التعددية الخطية والتي يجب أن لا تزيد قيمتها عن 10 حسب هير، وبلغت قيمة معامل الاحتمال 0.690 والتي لم تتعدى الواحد الصحيح، وهذا يدل إلى كمية التباين بين المتغير المستقل ربحية المصرف مع المتغيرات المستقلة الأخرى وصلاحية نماذج الانحدار الخطي ومثاليتها وفعّاليتها لهذا المتغير، وتراوحت قيم الارتباط المضاد لفقرات محور ربحية المصرف بين (0.769) و(0.940) وجميعها قريبه من الواحد الصحيح، وهذا يعطي مؤشر جيد على جودة القيم في عينة الدراسة لفقرات هذا المتغير، وتراوحت قيم مدى معاملات الشيوع بين (0.562) و(0.870) وهي قيم جيدة لتمثيل إسهامات المتغير في العوامل المختلفة، وتراوحت قيم معامل ارتباط بيرسون لمتغير ربحية المصرف بين (0.351) و(0.800) والتي تشير إلى وجود ارتباط من متوسط إلى كبير بين الفقرة والبعد الكلي للمتغير

وأشارت الدراسة إلى وجود عوامل خارجية (خارجة عن إرادة المصرف ولا يستطيع التحكم بها) وعوامل داخلية (تخضع لإرادة المصرف وسيطرته ويستطيع التحكم بها)، وتؤثر هذه العوامل في ربحية المصرف عند تطبيق صيغ التمويل الزراعي، حيث تتمثل العوامل الخارجية في متغيرات الاقتصاد الكلي، وإجراءات البنك المركزي والمنافسة مع المصارف الأخرى الإسلامية والتقليدية، والعوامل السياسة والاقتصادية للدولة وارتباط المصرف مع المجموعات الدولية للبنوك، والثقافة الاجتماعية والتوجه الديني للمجتمع، وسعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الإجمالي وحوكمة الدولة، والقوانين الأنظمة والإجراءات والتعليمات المصرفية، أما العوامل الداخلية الناتجة عن المصرف نفسه فتتمثل ثقة العملاء، وعدد فروعة وموظفيه والانتشار الجغرافي للمصرف، ونوع البنك وطبيعة الخدمات والاستثمارات التي يقدمها، والقدرة على تطوير المنتجات واستحداث الخدمات المقدمة من المصرف، وحجم المصرف وموجوداته، وإدارته ومدى القدرة على الموازنة بين المخاطر والعوائد، وحسن إدارة السيولة والنفقات، وحجم الودائع وحجم رأس المال ومعدل كفايته وطريقة إدارة المخاطر.

توافقت الدراسة في فرضيتها الرابعة مع دراسة بن شعبان وبعباشة أن هنالك مجموعة من العوامل التي تتعلق بالربحية عند استخدام صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، وكلما زادت الربحية للصيغة زاد نشاط استخدامها من قبل المصرف، ومع دراسة أحمد ومختار بأن الربحية هي النتيجة النهائية لسياسات وقرارات المصرف التمويلية، وأن استخدام المصارف الإسلامية لصيغ التمويل القائمة على أساس المشاركات يعتبر أكثر كفاءة اقتصاديا من استخدام الصيغ القائمة على أساس الدين، وأن قرار التمويل في المؤسسة المالية مرتبط ارتباط مباشر بقدرة المشروع على تحقيق عوائد مجزية عند استخدام رأس المال، ومع دراسة اللاوي أن صيغ المشاركات تولد نسبة ربح أعلى مقارنة بالصيغ الأخرى إلا أن البنوك تبعد

عن استخدامها بسبب مؤشرات ونسب الربحية المنخفضة مقارنه مع الصيغ القائمة على أساس المداينات.

مما سبق ووفقا لنتائج التحليل الإحصائي فإنه يمكن القول بأن هدف الدراسة الرابع قد تحقق، وأن فرضية الدراسة الرابعة قد تحققت بأن هنالك علاقة إيجابية ذات أثر بين ربحية المصرف وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية .

5 ، 3 ، 5 السؤال الخامس

نص السؤال الخامس على: كيف تؤثر الإجراءات الرسمية في تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية؟ وارتبط بالهدف الخامس: دراسة أثر الإجراءات الرسمية على تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

أوضحت الدراسة وجود علاقة إيجابية مباشر بين الإجراءات الرسمية وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تبين أن معامل الانحدار للمتغير الفرعي الإجراءات الرسمية يساوي 0.714 وأن قيمة (ت) تساوي 15.808 وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$)، وهذا يبين وجود أثر إيجابي لمتغير الإجراءات الرسمية على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 71%، كما أن قيمة (R^2) تبين أن متغير الإجراءات الرسمية يفسر ما نسبته 51% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الإجراءات الرسمية قد حققت درجة بيانات مرتفعة داله إحصائيا في هذه الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات الإجراءات الرسمية 4.14، وطبقا لمقياس ليكرت الخماسي فإن هذه الفقرات حققت القبول لإغراض التحليل لوقعها

بين 3و5، كما أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لفقرات متغير الإجراءات الرسمية بلغت 0.85، وبلغت قيمة معامل التضخم 1.812 والتي تشير إلى عدم معاناة البيانات لمتغير الإجراءات الرسمية من مشكلة التعددية الخطية والتي يجب أن لا تزيد قيمتها عن 10 حسب هير، وبلغت قيمة معامل الاحتمال 0.552 والتي لم تتعدى الواحد الصحيح، وهذا يدل إلى كمية التباين بين المتغير الوسيط الإجراءات الرسمية مع المتغيرات المستقلة الأخرى وصلاحية نماذج الانحدار الخطي ومثاليتها وفعّاليتها لهذا المتغير، وتراوحت قيم الارتباط المضاد لفقرات محور الإجراءات الرسمية بين (0.889) و(0.930) وجميعها قريبه من الواحد الصحيح، وهذا يعطي مؤشر جيد على جودة القيم في عينة الدراسة لفقرات هذا المتغير، وتراوحت قيم مدى معاملات الشيوع بين (0.597) و(0.693) وهي قيم جيدة لتمثيل إسهامات المتغير في العوامل المختلفة، وتراوحت قيم معامل ارتباط بيرسون لمتغير الإجراءات الرسمية بين (0.450) و(0.860) والتي تشير إلى وجود ارتباط من متوسط إلى كبير بين الفقرة والبعد الكلي للمتغير.

توافقت الدراسة في فرضيتها الخامسة مع دراسة الجبيري في أن اتخاذ المصارف الإسلامية إجراءات التحوط وصناديق إدارة المخاطر، وتدريب الكوادر البشرية، والتشريعات الرسمية تقلل من حدية مخاطر صيغ التمويل القائمة على أساس المشاركات ويجعل من زيادة استخدامها أسهل وأعظم ربحية، ومع دراسة اليحيى في وجوب الدعم الحكومي للمصارف الإسلامية وتشجيعها لتطبيق عقود المشاركات للمساهمة في العودة إلى مسارها الطبيعي والصحيح الذي أنشئت من أجلة، ومع دراسة السبئي في أن الاهتمام والدعم الحكومي بتخفيض الضرائب والرسوم للمصارف عند استخدام صيغ المشاركات يحقق عائد ربحي أعلى ويشجعها على تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي وجود علاقة بين شمول النشاط الزراعي بصناديق التأمين ومنح التمويل بالعقود الزراعية، ومع دراسة حامد في أن حجم تمويل القطاع الزراعي في العالم الإسلامي صغير جداً، ويحتاج إلى زيادة الاهتمام والرعاية والدعم الحكومي لتلبية

حاجات الفرد والمجتمع، وأن على المصارف أن تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع، وكلما زاد الدعم الحكومي للقطاع الزراعي زاد معه الدعم المالي المقدم من المؤسسات المالية المختلفة.

مما سبق ووفقا لنتائج التحليل الإحصائي فإنه يمكن القول بأن هدف الدراسة الخامس قد تحقق، وأن فرضية الدراسة الخامسة قد تحققت بأن هنالك علاقة إيجابية ذات أثر بين الإجراءات الرسمية وتطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية .

4 ، 5 مناقشة نتائج الدراسة مع النظريات

من خلال الدراسة السابقة للنظريات الأربعة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية في إطارها النظري، وهي نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، ونظرية الأرباح في الاقتصاد الإسلامي، ونظرية الاحتمالية، ونظرية الوضع الراهن، ومقارنة نتائج الدراسة مع ما جاءت به هذه النظريات، فأن هذه الدراسة تستنتج ما يلي:

1. نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي: اعتمدت الدراسة على هذه النظرية من أجل تحليل دور المخاطر (الائتمان والتشغيل والسوق) في تحقيق الهدف الجلي للمصرف وهو العوائد الربحية، حيث إن تحقيق الأرباح عائدة حسب النظرية للاستعداد لتحمل المخاطر الناتجة عن التطوير والتجديد والقدرة على الابتكار والتخلص من الوضع الراهن، ومن هنا فإن الربح الناشئ عن معاملات صيغ التمويل الزراعية عائد من استعداد المصرف لتحمل المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية للاستثمار بهذه الصيغ، فما يقدم من عمل وأرض في المعاملة يتصفان بالمخاطرة والنماء، وكلما كان هنالك استعداد لتحمل المخاطر الكبيرة التي تنتج عن الاستثمار بهذه الصيغ والتي تنتج عن الابتكار والتجديد، كانت الأرباح كبيرة، لأن الابتكار والتجديد يتصف بالمخاطرة، والأرباح حسب النظرية ترتبط أيضاً بالمخاطرة.

2. نظرية الأرباح في الاقتصاد الإسلامي: فقد اعتمدت الدراسة على هذه النظرية التي بينت أن التجارة ليس غايتها الربح فقط وإنما توفير السلع الضرورية لمن يريدها ويطلبها، للحصول على الرزق

الحلال بالعدل والقسط، المبني على منع الاحتكار، أو ناشئ عن الغرر أو ربا، أو عن غبن فاحش أو مصدر محرم، وأن لا يكون هنالك ضرر أو ضرار في اكتسابه ويستحق الربح تبعاً لذلك إما عن العمل، أو الضمان (المخاطرة)، أو بالمال، ويتم توزيع الأرباح وفق ثلاثة مبادئ تتمثل بتحديد طريقة التوزيع عند التعاقد، وأن يكون الربح للمشارك حصة شائعة، وأن يتحمل المتشاركون الخسارة والربح، فالنظرية قامت على ارتباط الربح بالعمل والضمان والمال، وأنه يوجد ضوابط شرعية لتحقيق الربح، وأن البيع هو السبب الرئيس للربح، واعتبرت أنه من الضروري القيام بالنشاطات الاستثمارية لتحقيق الربح، ومن هنا فإن الربح الناشئ عن معاملات صيغ التمويل الزراعية مرتبط بالعمل والضمان والمال وناتج عن تقديم إما العمل أو الأرض، حيث ساهمت النظرية في ربط العلاقة بين ربحية المصرف وتطبيق صيغ التمويل الزراعي.

3. نظرية الاحتمالية: اعتمدت الدراسة على هذه النظرية والتي ربطت اتخاذ القرار الاقتصادي بالسلوك المرتبط بالمخاطر والربح والخسارة، فإذا كان الإنسان أمام احتمالين مختلفين، فسيختار الاحتمال الذي يعرضه لفرصة خسارة أقل بدل من الذي يوفر له مكسب أكبر، وهي نموذج يبين سلوك متخذ القرار في المصرف الإسلامي عند طرح المعاملات المالية المصرفية والاختيار بين البدائل المتعلقة باختيار صيغ التمويل المناسبة للعمل ويكون قراره مرتبط بالمخاطر أو عدم التيقن من الربح.

4. نظرية الانحياز للوضع الراهن: وتمثل هذه النظرية استمرار متخذ القرار في المصرف الإسلامي بخدمة عملائه بنفس الأسلوب السابق واعتبار النجاح السابق مرجع لأي قرار مستقبلي، بحيث يتم قياس مستوي الأداء بمعدل نمو العمليات، ويبرر متخذ القرار في المصرف البقاء على الوضع الحالي، بقناعة المساهمين والمودعين بمستويات أرباح متواضعة مع الحفاظ عليها، وحمايتها عند تلك المستويات ما دامت من المصادر الحلال الشرعية، وتجنب المخاطر المترتبة على التوسع والنمو في الأنشطة والعمليات

والمنتجات والأسواق، كذلك التخوف من قبل إدارة المصرف الإسلامي من زيادة الإنفاق على الاستثمارات الإضافية، وعدم الحصول على عوائد ربحية كافية لتغطية تلك النفقات وتحقيق الأرباح، كما يرتبط البقاء على الوضع الراهن (الحالي) بقصور الإمكانيات المتاحة لدى المصرف، وعدم قدرته على توفير المزيد من التمويل اللازم لتحقيق النمو في عملياته وتحقيق أنشطته، وعدم توافر القدرات والمهارات الإدارية صاحبة الخبرة والدراية والتي تتميز بدقة التوقع والتنبؤ بمستقبل الأعمال، كل هذه الأسباب يمكن أن تدفع بالمصرف إلى البقاء على الوضع الراهن وعدم التوجه إلى التغيير.

5 ، 5 النتائج

1. وجود أثر إيجابي لمتغير مخاطر الائتمان على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 50%، وأن متغير مخاطر الائتمان يفسر ما نسبته 25% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي، ومن أهم المخاطر الائتمانية التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية:

- قلة الوعي الأخلاقي والديني لدى المزارع .
- عدم التزام المزارع بالوفاء بالتزاماته.
- عدم قدرة المصرف طلب التعويض المادي أو فرض الغرامات كشرط جزائي عند عدم تسليم المزارع للسلعة.
- عدم توفر الضمانات الكافية لدى العديد من فئات المزارعين في هذه الأنواع من التمويلات.
- خسارة المصرف للعوائد الربحية المتوقعة من الفرص البديلة عند تعرض النشاط الزراعي للخسارة.

2. وجود أثر إيجابي لمتغير مخاطر التشغيل على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 53%، و أن متغير مخاطر التشغيل يفسر ما نسبته 28% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي، ومن أهم المخاطر التشغيلية التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الزراعي:

- حاجة الصيغ الزراعية إلى كوادر بشرية مؤهلة ومدربة.
- عدم الاعتماد على الوسائل الزراعية الحديثة.
- تضليل أو تقصير المزارع بإخفاء المعلومات الضرورية حول المشروع الزراعي.
- عدم بذل الجهود الكافية أو الالتزام بشروط عقد التمويل لإنجاح المشروع.
- عدم تطبيق المزارع لنظام مسك الحسابات والدفاتر المحاسبية حسب الأصول
- عدم تقبل المزارع لفكرة التدخلات المحاسبية والإدارية من قبل المصرف.

3. وجود أثر إيجابي لمتغير مخاطر السوق على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 56%، وأن متغير مخاطر السوق يفسر ما نسبته 32% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي، ومن أهم المخاطر السوقية التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الزراعي:

- صعوبة تسويق المنتجات الزراعية إحدى مخاطر السوق.
- عدم ضمان الدولة للحد الأدنى لأسعار المنتجات الزراعية.
- تذبذب أسعار المنتجات الزراعية.
- تذبذب أسعار الخدمات للقطاع الزراعي.
- تعرض المنتج لمخاطر انخفاض الأسعار عن السعر المحدد في العقد في موسم الحصاد.

4. وجود أثر إيجابي لمتغير ربحية المصرف على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 48%، وأن متغير ربحية المصرف يفسر ما نسبته 23% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي، ومن أهم معوقات ربحية المصرف التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الزراعي.

- عدم مقدرة المصرف على توقع العوائد الربحية للنشاط الزراعي.
- عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الزراعية تعتبر من معوقات التمويل.
- ارتفاع تكاليف معاملات النشاط الزراعي من مراقبة وإشراف ومتابعة وغيرها هي من معوقات التمويل.
- عدم القدرة على تحقيق التوازن المالي الناتج عن التذبذب في أسعار المنتجات والنفقات الزراعية إحدى معوقات التمويل.
- تعرض المصرف لتآكل رأس المال لأن عوائد الاستثمار أقل من المبلغ المستثمر في المشروع من معوقات التمويل.
- عدم مساعدة التمويل بهذه الصيغ على الدوران السريع لرأس المال (تمويل طويل الأجل).

5. وجود أثر إيجابي لمتغير الإجراءات الرسمية على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 71%، وأن متغير الإجراءات الرسمية يفسر ما نسبته 51% من التغير الذي يطرأ على تطبيق صيغ التمويل الزراعي، ومن أهم الإجراءات الرسمية التي تساعد على تطبيق صيغ التمويل الزراعي:

- تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على المصرف عند تطبيق الصيغ الزراعية في تمويل النشاط الزراعي.

- زيادة الإيداعات الحكومية في المصرف الذي يستخدم صيغ التمويل الزراعي في تمويل النشاط الزراعي.
- فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية الداخلية والخارجية.
- ضمان الحد الأدنى من الأسعار والتسعير العادل من قبل الحكومة.
- تسهيل اشتراك المزارع في برامج التأمين التعاوني على المحصول الزراعي. أو برامج التأمين التكافلي على الموجودات والأصول الزراعية.
- إصدار قوائم التحليل الائتماني للعملاء وربط التعاون الائتماني بين المصارف.
- شمول المتعثرين بصندوق إدارة المخاطر الزراعية بوزارة الزراعة.
- إصدار خطة إرشاديه للمزارعين تتضمن أصناف المحاصيل وموعد زراعتها وقطفها. وأوقات الركود والذروة في التسويق.

6. يواجه تطبيق صيغ التمويل الزراعي صعوبة تحديد مسؤوليات التعدي والتقصير لتحديد سبب الخسارة أن وجدت فهل مصدرها المزارع أو الظروف الطبيعية وكذلك صعوبة تحديد نسبة المشاركة بين المصرف والعميل بسبب اختلاف نوع النشاط الزراعي، واعتبرت عينة الدراسة صيغ التمويل الزراعي:

- من الصيغ المهمة لتمويل النشاط الزراعي.
- وأن تطبيقها يساهم في تنوع خدمات المصرف وتوسيع قاعدة العملاء.
- وأن المزارع يحتاج إلى التمويل بها كنوع من عقود التمويل القائمة على أساس المشاركات أكثر من الصيغ التي تعتمد على المداينات.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

- معظم أفراد عينة الدراسة يمتلكون المعرفة العلمية والخبرة الكافية للتعامل بهذه الصيغ إلا أن هذه الصيغ تحتاج إلى مهارة عالية لتحديد أسباب الخسائر أن وجدت والتي تتصف بأنها خارجة عن إرادة العميل.

- عدم وجود شبكة فروع للمصارف في بعض المناطق الزراعية التي تمكنها من مراقبة العاملين في النشاط الزراعي.

6 ، 5 التوصيات

1. توصي الدراسة للحد من مخاطر الائتمان عند تطبيق صيغ التمويل الزراعي بما يلي:

- زيادة الوعي الأخلاقي والديني لدى المزارع الأردني عن طريق عمل الندوات والمحاضرات والبرامج التلفزيونية والإذاعية والزيارات الميدانية وتوزيع المناشير واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح ما يتعلق بالعقود الزراعية الفقهية والمالية وتطبيقها والالتزام بأحكامها الشرعية جنبا إلى جنب مع التوعية الزراعية عن طريق أجهزة الدولة المختلفة.

- توفير الصناديق الائتمانية الحكومية للمزارعين كضمانات تقدم للمصرف لمنح التمويل الزراعي.

- بيان الحكم الشرعي فيما يتعلق بطلب المصرف للتعويض المادي أو فرض الغرامات كشرط جزائي عند عدم تسليم المزارع للسلعة.

2. للحد من مخاطر التشغيل فإن الدراسة توصي بما يلي:

- تأهيل العاملين في المصارف الإسلامية بالتدريب العملي الفقهي والمالي لتطبيق صيغ التمويل الزراعي وكيفية المتابعة والإشراف والمراقبة على النشاط الزراعي.

- ضرورة الاعتماد على الوسائل الزراعية الحديثة في النشاط الزراعي لتقديم التمويل من المصارف الإسلامية لتحسين نوعية الإنتاج وكميته والتقليل من المخاطر الطبيعية التي تواجه النشاط الزراعي التقليدي.

3. لتقليل المخاطر السوقية فإن الدراسة توصي بفتح الأسواق الداخلية والخارجية وعقد الاتفاقات الدولية لتصدير المنتجات الزراعية وإيقاف استيراد المنتجات الزراعية المتوفرة، واستخدام سياسة التسعير العادل للمنتجات والخدمات الزراعية وحمايتها من التذبذب وخاصة في موسم حصادها لكثرة العرض.

4. توصي الدراسة لزيادة ربحية المصرف عند تطبيق صيغ التمويل الزراعي بما يلي:

- استخدام التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الزراعية لتحسين نوعية الإنتاج وتنميته وزيادة كميته والتقليل من التكاليف وتحسين ظروف الإنتاج.
- تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة من قبل الدول على معاملات النشاط الزراعي وخدماته لتقليل نفقات النشاط الزراعي وزيادة العائد الربحي.
- ضمان الدولة للحد الأدنى لأسعار المنتجات الزراعية، والحد الأعلى لأسعار خدمات النشاط الزراعي.

5. توصي الدراسة بأن تشمل الخطة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي في الأردن المعلنة عام 2020 وعلى مدار عشر سنوات الإجراءات الرسمية المصرفية الحكومية التالية للمساهمة في تطبيق صيغ التمويل الزراعي من قبل المصارف الإسلامية الأردنية لتنمية النشاط الزراعي:

- تخصيص جزء من الأموال الحكومية التي تقدم بفائدة مدعومة للمصارف الإسلامية لتنمية القطاع الزراعي.

- ضمان الدولة للتمويل المقدم للقطاع الزراعي.
- تخفيض نسبة الضريبة على معاملات المصارف الإسلامية عند تمويل القطاع الزراعي .
- شمول تمويلات المزارعين بصندوق إدارة المخاطر التابع لوزارة الزراعة.
- إصدار قوائم التحليل المالي الائتماني للعملاء من قبل البنك المركزي وتوزيعها على البنوك.
- إشراك المزارعين في برامج التأمين التعاوني على المحصول الزراعي، أو برامج التأمين التكافلي على الموجودات والأصول الزراعية.
- تشجيع وتسهيل استخدام الوسائل الزراعية الحديثة وإعفائها من الرسوم والضرائب.
- المساعدة في عمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمزارعين عن طريق مديرات الزراعة المنتشرة في المحافظات وموظفيها برسوم رمزية.
- تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على مستلزمات النشاط الزراعي الإنتاجية والخدمية.
- زيادة الإيداعات الحكومية في المصارف الإسلامية لتشجيعها على تمويل النشاط الزراعي بصيغ المشاركات.
- عقد الاتفاقيات الدولية لتصدير المنتجات الزراعية الفائضة لضمان استقرار الأسعار.
- إيقاف استيراد المنتجات الزراعية وخاصة في مواسم حصادها لضمان استقرار الأسعار.

7 ، 5 توصيات الدراسة حسب الجهة

أولا: الحكومة الأردنية

- زيادة الوعي الأخلاقي والديني لدى المزارع الأردني
- توفير الصناديق الائتمانية الحكومية للمزارعين

- بفتح الأسواق الداخلية والخارجية
- تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة من قبل الدول على معاملات النشاط الزراعي
- ضمان الدولة للحد الأدنى لأسعار المنتجات الزراعية
- ضمان الحد الأعلى لأسعار خدمات النشاط الزراعي
- شمول تمويلات المزارعين بصندوق إدارة المخاطر

ثانياً: المصارف الإسلامية

- بيان الحكم الشرعي فيما يتعلق بطلب المصرف للتعويض
- تأهيل العاملين في المصارف الإسلامية بالتدريب العملي الفقهي والمالي
- إصدار قوائم التحليل المالي الائتماني للعملاء

ثالثاً: المزارع الأردني

- ضرورة الاعتماد على الوسائل الزراعية الحديثة في النشاط الزراعي
- الإشراك المزارعين في برامج التأمين التعاوني
- عمل دراسات الجدوى الاقتصادية

8 ،5 التوصية للدراسات المستقبلية

1. متابعة ما يصدر من معايير شرعية ومحاسبية عن الهيئات والجهات المعتمدة الخاصة بصيغ التمويل الزراعي وإمكانية تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث إن هنالك معيار قيد الإعداد من قبل الأيوفي متعلق بالمزارعة ومعيار آخر متعلق بعقود المشاركات الزراعية وتطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية.

2. دراسة عقود المشاركات الزراعية والقياس عليها كصيغ مصرفية يمكن أن تطبق لتمويل مختلف الأنشطة بتقديم الأصول الثابتة من المصرف مقابل حصة من الناتج الإجمالي وليس من صافي الربح كما في عقود المضاربة.

3. دراسة تأسيس مرجعية وطنية تشاركيه متخصصة في عقود المشاركات الزراعية، تجمع المصارف الإسلامية الأردنية من أجل تطبيق نظام المشاركات الزراعية وتقليل المعوقات المصرفية التي تواجه إدارة المخاطر الحالية في المصرف كما هو الحال في التجربة الماليزية (Investment Account Platform (IAP.

9 ،5 إسهامات الدراسة

يسعى الباحث من خلال دراسته إلى توضيح وتحليل وصياغة أفكار جديدة يمكن أن تستخدم في إطارها العلمي الصحيح، الذي يمكننا من خدمة العلم والمجتمع عن طريق تقديم الحلول والمقترحات التي تعالج مشكلة الدراسة بطريقة منهجية علمية سليمة.

1 ، 9 ، 5 المساهمة العلمية والأكاديمية

حسب اطلاع الباحث وعلى حدود علمه لم يجد أي من الدراسات السابقة التي بحثت بموضوع الدراسة في الأردن، من حيث المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية الأردنية كمتغير مستقل، وتطبيق صيغ التمويل الزراعي كمتغير تابع، بالإضافة إلى الإجراءات الرسمية كمتغير وسيط ودورها في تخفيف هذه المعوقات، حيث سعت هذه الدراسة إلى تحليل وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة الأساسية (المعوقات المصرفية، وتطبيق صيغ التمويل الزراعي، والإجراءات الرسمية)، عن طريق تقسيم المتغير المستقل المعوقات المصرفية إلى بعدين منفصلين الأول هو المخاطر، والذي تم تقسيمه إلى مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، والثاني هو الربحية، ومن خلال تصميم نموذج الدراسة الذي يجسد العلاقات المتداخلة بين متغيرات الدراسة، تساهم الدراسة الحالية في تغطية الفجوات العلمية في الأدبيات الإسلامية والعربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص.

أكدت نتائج الدراسة الحالية وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل المعوقات المصرفية وبين المتغير التابع تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية، كما تمكنت الدراسة من إيجاد علاقة إيجابية ذات أثر معنوي بين دور الإجراءات الرسمية كمتغير وسيط وبين تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية كمتغير تابع، كما أسهمت الدراسة عمليا في تقديم أربعة متغيرات تؤثر بشكل جلي في تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية هي مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق وربحية المصرف.

ساهمت الدراسة الحالية أيضاً من خلال إطارها النظري بتوفير المعلومات حول صيغ التمويل الإسلامي المناسبة لتنمية القطاع الزراعي في الأردن، ووضحت مخاطر تطبيق صيغ التمويل الزراعي الائتمانية والتشغيلية والسوقية وربحية المصرف، وأبرزت دور الإجراءات الرسمية في الحد من هذه المعوقات، واقترحت بعض الإجراءات المناسبة للحد من مخاطر صيغ التمويل الزراعي، وزيادة ربحية المصرف، كما ساهمت الدراسة الحالية باقتراحات تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من تطبيق عقود التمويل الزراعي (السلم والمزارعة والمساقة والمغارسة) في معاملاتها المالية وتحويلها إلى صيغ تمويلية مصرفية.

5 ، 9 ، 1 المساهمة العملية والتطبيقية في المصارف الإسلامية الأردنية والمجتمع الأردني

ساهمت الدراسة الحالية بمعرفة مدى تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق على تطبيق صيغ التمويل الزراعي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية الأردنية، واقترحت الحلول المناسبة لمواجهة هذه المخاطر التي قد تساعد إدارة المصرف في تطبيقها، كما ساهمت بتوضيح دور تطبيق صيغ التمويل الزراعي في ربحية المصرف، واقترحت بعض الإجراءات الرسمية التي يمكن للحكومة الأردنية تطبيقها لمساعد المصرف على زيادة الربحية عند تطبيق هذه الصيغ، وبينت الدراسة أهمية هذه الصيغ

لعملاء المصرف، ودورها في استقطاب عملاء جدد، وزيادة استثمارات المصرف، وحاجة العملاء لهذه الصيغ، ووضحت الدراسة أيضاً إمكانية تطبيقها كصيغ مصرفية لتمويل القطاع الزراعي في الأردن.

كما ساهمت الدراسة بتوضيح حاجة المزارع والمجتمع لتطبيق صيغ التمويل الزراعي لتنمية القطاع الزراعي في الأردن، ووضحت دور هذه الصيغ في التنمية الزراعية والأمن الغذائي، كما بينت العلاقة بين تطبيق هذه الصيغ وتنمية المجتمع المحلي، وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الأردني، واقترحت بعض الإجراءات الرسمية لمساعدة المزارع الأردني لإدامة عمليات الإنتاج الزراعي، وتسويق المحصول وتقليل التكاليف، ومواجهة المخاطر للحصول على التمويل المناسب، وتحقيق العوائد الربحية المطلوبة، كما أبرزت الدراسة دور صيغ التمويل الزراعي في تشجيع المزارع الأردني على متابعة العمل في النشاط الزراعي، وتنمية وتطوير إنتاجه، وبينت أن من أسباب الاستغناء عن العمل بالزراعة وتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي جرداء قاحلة، وتحويل المزارع الأردني من منتج إلى مستهلك يبحث عن عمل هي الخسائر المتراكمة الناتجة عن القروض والتمويلات القائمة على أساس الدين.

10 ، 5 الخاتمة

ركزت هذه الدراسة على المعوقات المصرفية (المخاطر، الربحية)، ومستوى تأثيرها في استخدام وتطبيق صيغ التمويل الزراعي (السلم، المزارعة، المساقاة، المغارسة) كمتغير تابع في المصارف الإسلامية الأردنية، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم تطبيق المصارف الإسلامية الأردنية لصيغ التمويل الزراعي القائمة على المشاركات في تمويل النشاط الزراعي، مما يؤدي إلى عدم توفير السيولة النقدية اللازمة لإدامة إنتاج هذا القطاع الحيوي والمهم، وخسارة فئة كبيرة من عملاء المصرف الزراعيين، وهدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعوقات المصرفية (المخاطر والربحية) وأثرها في تطبيق صيغ التمويل الزراعي في

المصارف الإسلامية الأردنية، ودور الإجراءات الرسمية في الحد من هذه المعوقات، وبرزت أهمية الدراسة في إبراز دور المعوقات المصرفية (المخاطر والربحية) في تطبيق صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية الأردنية لتمويل النشاط الزراعي وكذلك إبراز دور الإجراءات الرسمية في الحد من هذه المعوقات.

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الكمي واستخدام أداة الدراسة الاستبانة لقياس أثر المخاطر والربحية على تطبيق صيغ التمويل الزراعي، ولقياس أثر الإجراءات الرسمية على المعوقات المصرفية (المخاطر، الربحية)، حيث بلغ مجتمع الدراسة 650 موظفاً في المصارف الإسلامية الأردنية، وبلغت عينة الدراسة 242 موظفاً من الإدارات المعنية في المصارف الإسلامية وهي (دائرة المخاطر، دائرة التخطيط الاستراتيجي، دائرة الاستثمار، دائرة الائتمان، دائرة تطوير المنتجات بالإضافة إلى الإدارات العليا في المصرف).

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها وجود أثر إيجابي لمتغير مخاطر الائتمان على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 50%، وكذلك وجود أثر إيجابي لمتغير مخاطر السوق على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 56%، وأيضاً وجود أثر إيجابي لمتغير مخاطر التشغيل على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 53%، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمتغير ربحية المصرف على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 48%، وأخيرا إلى وجود أثر إيجابي لمتغير الإجراءات الرسمية على تطبيق صيغ التمويل الزراعي قيمته 71%.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة تقديم الدعم اللازم من قبل الدولة للمصارف الإسلامية الأردنية لحثها على تطبيق صيغ التمويل الزراعي،كتخفيض الضرائب والرسوم على المصارف ومعاملات ومستلزمات النشاط الزراعي الإنتاجية والخدمية، وإصدار قوائم التحليل الائتماني للعملاء،

وشمول العملاء المزارعين بصندوق إدارة المخاطر، وفتح الأسواق لمنتجات التمويل الزراعية الداخلية والخارجية وتسويقها بأسعار مناسبة .

11 ، 5 الخلاصة

تم في هذا الفصل مناقشة نتائج التحليل الإحصائي الكمي، ومناقشة أسئلة وأهداف وفرضيات الدراسة ونتائجها ونظرياتها، واستعراض النتائج النهائية التي توصلت إليها للدراسة، وتقديم التوصيات والمقترحات التي ناسبت هذه الدراسة وتقديم التوصيات للدراسات المستقبلية وما ساهمت به هذه الدراسة في المجال العلمي والعملي، وأخيرا كتابة خاتمة الدراسة وخلاصة الفصل .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA